مركز الحريري الثقافي
أبحاث وتوثيق

لبنان

في تاريخه وتراثه

*



بيروت
١٩٩٣



مركز الحريري الثقافي
أبحاث وتوثيق

دراسات لبنانية

سلسلة بإشراف

عادل اسماعيل
سفير لبنان

١

لبنان
في
تاريخه وتراثه

*

بيروت
١٩٩٣

شارك في هذا الكتاب

صاحب الغبطة البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم

معالي الأستاذ فؤاد بطرس، معالي الأستاذ ميشال إده

والأساتذة المؤرخون

د. ليلى بدر، د. بطرس ديب، د. ابراهيم بيضون، د. أحمد حطيط، د. كمال الصليبي، د. سامي مكارم، د. خالد زيادة، د. ياسين سويد، د. عادل اسماعيل، د. منير اسماعيل، د. سعاد أبو الروس سليم، د. أحمد أبو حاقة، د. بطرس لبكي، د. عصام خليفة، د. عبد المجيد نعنعي، د. مسعود ضاهر، د. باسم الجسر، د. نواف كباره، د. خالد قباني، د. محمد مجذوب، د. أحمد بيضون، د. داود الصايغ(*).

(*) وضعت أسماء هؤلاء الأساتذة حسب تسلسل أبحاثهم في هذا الكتاب.

الفصل الرابع

لبنان في العهدين
الأموي والعباسي

الدكتور إبراهيم بيضون

أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة اللبنانية

١ ـ مدخل

لعلّ لبنان الجغرافية، هو أقدم ما يمكن التعرف عليه في أدبيات العرب المسلمين، مقترناً بذلك الجبل الذي وصفه ابن جبير بأنه «من أخصب جبال الدنيا، فيه أنواع الفواكه وفيه المياه المطردة والظلال الوارفة»(١)، كما لفت في خصوصيته هذه ياقوت الحموي الذي قال: «فيه من جميع الفواكه والزرع من غير أن يزرعها أحد»(٢). وقبلهما وصفه المقدسي بأنه «كثير الأشجار والثمار المباحة وفيه عيون خفيفة»(٣). وقد اعتبره الجغرافيون العرب امتداداً لجبل العرج (بين مكة والمدينة) الذي يمضي إلى الشام متصلاً بلبنان من حمص وسنير من دمشق قبل أن ينتهي إلى أنطاكية(٤). ولبنان هذا الحاضر في «مسالك» الجغرافيين وحوادث المؤرخين، والمتردد على ألسنة الشعراء العباسيين مثل أبي نواس والمتنبي وابن الخراساني الطرابلسي. . . لا يعدو أن يكون كذلك جبلاً منيعاً، تملأه الخضرة ويدفق في شرايينه الماء، الذي رآه الشاعر الأخير أكثر عذوبة من ماء دجلة(٥). وهو المكان نفسه الذي عرَّفه في وقت متأخر فيليب حتي، بأنه «لبنان الحقيقي أو لبنان الأصيل» أي سلسلة الجبال الغربيّة(٦)، دون أن يكون الساحل أو السهل، مما يضاف إليه لمسافة طويلة في الزمن.

أما لبنان التاريخ، فهو أكثر رحابة، إذا ما أخذنا في الاعتبار المدى الحضاري الذي تجاوز حجم الجبل، مُدرجاً ليس ككيان، ولكن كوجود متفاعل مع الحضارات المحلية أو الخارجية، ولعل هذا المدى متطابق بصورة ما مع النظرة القديمة التي يختصرها بلينوس ـ عبر لامنس ـ وترى بدء لبنان من صيدا وانتهاءه وراء مصب النهر الكبير الجنوبي(٧)، ملتقية في البداية مع نظرة اليعقوبي في قوله «ولبنان صيدا»(٨)، غير أن أحداً لم يسر بحدوده حينذاك نحو الشرق. فقد توقّف الجميع عند السلسلة الغربية، على نحو ما ذكره استرابون ـ عبر

لامنس أيضاً ـ الذي «يفرق بين لبنان والجبل الشرقي»[٩]، وهو ما ذهب إليه حتّي في قوله بأنه عُرف في العهد الروماني باسم «لبنان المقابل» (Anti-Libanus)[١٠] للبنان «الحقيقي»، كما سبقت الإشارة. وهذا التمايز أو بعضه في النظرة القديمة، تبدو مختلفة عنه النظرة المتأخرة لحتّي، موحّداً بين ما اعتبره سابقاً «لبنانين» إذ إن السلسلتين، برأيه «كانتا في ما مضى من العصور الجيولوجية سلسلة جبال واحدة»[١١]، قبل أن يشقّها سهل البقاع مثل «إسفين» إلى غربية وشرقية[١٢]، دون أن يتعدى في تفسيره ما أسماه «لبنان الحقيقي» و«لبنان المقابل»، وإن كانت هناك عوامل تاريخية موحدة لهما، بعد أن «شفت» بينهما عوامل الجغرافية.

وليس من السهولة في الواقع البحث في تاريخ لبنان القديم، بمعزل عن محيطه الذي ما انفك يشكل نقطة تفاعل دائم مع تغيّرات الأزمنة وتقاطع مع حضاراتها، لا سيما الفينيقية التي انتشرت على الساحل السوري متجاوزة ساحل لبنان اليوم، وكذلك الحضارات اليونانية والرومانية والبيزنطية التي كانت المنطقة عامة أحد محاورها المهمة. وإذا كان الساحل اللبناني في صميم هذه الحركة الحضارية عبر العصور، فإنه من غير الطبيعي تصوّر لبنان الجبل معزولاً عنها أو مفرغاً بالتالي من السكان. ولكن المؤرّخ لا يجد من المعطيات ما يعتبر كافياً لتكوين صورة واضحة في هذا المجال، قبل ما سمي بهجرة الموارنة التي حدثت على الأرجح في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي[١٣]. هذا في الجبل، أما في الداخل، أي في سهل البقاع، فقد كان الوضع أكثر تأثراً بالمتغيرات، خصوصاً تلك التي كان مسرحها خط الصراع على المنطقة، بدءاً من سورية الشمالية وانتهاءً بمصر عبر بيت المقدس، وهو الخط الذي شهد الحلقة الأخيرة من هذا الصراع، قبيل الفتح العربي الإسلامي للمنطقة، ما بين الدولتين الفارسية والبيزنطية.

كانت المنطقة حينذاك على أبواب تحوّلات لم تتعرض لمثلها سابقاً، حيث كان التمركز للقوى السياسية المتعاقبة عليها، يقتصر على مدن الساحل والخط العسكري الشهير السالف الذكر، دون أن تشتبك في نسيج المنطقة على نحو يجعل خطوطها طاغية فيه، خلافاً للتحوّل العاصف القادم من الحجاز، الأكثر تميّزاً وانتشاراً في مسامها. فقد كان الطابع العسكري الاقتصادي هو الغالب على حوافز القوى الكبرى السابقة، التي كان هاجسها الأساسي، تثبيت نفوذها في منطقة الأسواق الشامية، تلك الحوافز التي دفعت الدولة البيزنطية إلى اصطناع القبائل العربية المتنصّرة واتخاذ بعضها «حاجزاً» ضد الدولة الفارسية الساسانية، بينما تاقت الأخيرة إلى الخروج من عزلتها التي كرّسها ركود الطريق التجاري القديم أو ما سُمّي بطريق الحرير[١٤]، وانتعاش الطريق الجنوبي الذي كانت مكة حلقته المركزية[١٥]. ولم يكن انتصار البيزنطيين في الجولة الأخيرة على الفرس، نهاية المطاف كما تصوره الأمبراطور الظافر هرقل، عندما لجأ إلى اتخاذ ترتيبات جديدة في سورية، تجعل النفوذ البيزنطي أكثر مباشرة

فيها، مستغنياً عن الوسيط العربي في حركة التجارة. على أن هذه الترتيبات بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لم تكن كافية لتحصين النفوذ البيزنطي في سورية التي بدت مؤهلة بتناقضاتها الكثيرة، للتفاعل مع الحركة الجديدة التي قادها العرب المسلمون، كاشفةً ضحالة هذا النفوذ فيها، وفقدان الحماسة أو ضعفها في أحسن الأحوال للدفاع عنها.

٢ ـ مراحل الفتح العربي في بلاد الشام

وهكذا تقدّم العرب المسلمون، بعد عمليات أولية في عهد الرسول، أدّت إلى إحداث ما يمكن أن نعتبره صدمة لدى القبائل المتحالفة مع البيزنطيين في الشام، وهو الاسم الذي ستعرف به الأخيرة في العهد الجديد، ممهِّدة لوضعها أمام الخيار الحتمي، بمثل ما أدت هدفها الآخر، وهو عرقلة المشروع الهرقلي، فضلاً عن إبرازها أهمية الشام في الخطة التوسعية للعرب المسلمين. وكانت سياسة الرسول هذه التي كرَّستها حملة تبوك بوجه خاص، من أولويات خلافة أبي بكر الذي ما كاد ينتهي من إخماد حركة الردة، حتى كانت جيوشه تتحرّك عبر عدّة طرق نحو الشام. وليست تعنينا ملاحقة أخبار هذه الجيوش، فيما يتعدى الإقليم الغربي، وتحديداً الجزء الذي يدخل حاليّاً في لبنان، إذ كان عليها، لأسباب جغرافية وعسكرية، أن لا تهمل على الأخص مدينة كان لها موقعها الهام، وشكلت على ما يبدو إحدى القواعد البيزنطية التي اعتُمد عليها لصدِّ موجة الزحف العربي الإسلامي، ولم تكن هذه المدينة سوى بعلبك التي كان الاحتكاك بها سابقاً لفتح دمشق، أي في السنة الثالثة عشرة للهجرة ويشير البلاذري إلى أن خالداً بن الوليد، وهو في طريقه إلى الشام، قادماً من العراق، بلغ حوارين من (جبل) سنير[١٦]، فأغار على أهلها، «فقاتلوه وقد جاءهم مدد من أهل بعلبك وأهل بصرى... فظفر بهم وقتل»[١٧]، وفي رواية للأزدي، أن أهل بعلبك حشدوا أكثر من ألفي رجل، «فكانت موقعة عظيمة وما وقفوا لها ساعة حتى انهزموا ودخلوا الحصن إلى أن انتهى أمرهم بالصلح»[١٨]. كما تكرر اسم بعلبك في العام التالي (١٤هـ.)، حين ذكر أن نجدة بيزنطية من عشرة آلاف مقاتل، وصلت إلى بعلبك من أنطاكية دعماً لأهل دمشق، ولكن سقوط الأخيرة حال دون خروجهم من المدينة التي مكثوا فيها وقتاً يرقبون تطورات الأحوال[١٩].

وكانت حمص الهدف التالي للعرب المسلمين بعد دمشق، ولكنهم انحرفوا أولاً إلى «أرض البقاع»[٢٠] بقيادة خالد بن الوليد، وذلك لفتح بعلبك التي كان أهلها ـ حسب رواية البلاذري ـ من الروم والفرس والعرب، «فصالحوه على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم ودورهم»[٢١]. وقد وردت لدى ابن عساكر فئة أخرى وهي النبط[٢٢]، مما يعني أن هذه المدينة كانت تضم خليطاً من السكان، بينهم الفرس الذين يبدو أنهم من بقايا الحملة الفارسية على

الشام، حيث تردّد ذكرهم في مدن أخرى لا سيما حمص التي ذكر البلاذري أن معاوية نقل قوماً من فرسها إلى صور وعكا[٢٣]، وبينهم أيضاً العرب الذين استوطنوها في وقت سابق، وكذلك الروم الذين كان وجودهم طبيعياً بحكم السيطرة البيزنطية على المدينة. ولعل هذه الظاهرة لم تنفرد بها بعلبك وحدها، وإنما كانت شائعة أيضاً في مدن الساحل الشامي، يحتّم ذلك الموقع الجغرافي وعمليات التحرّك السكاني الدائم الذي ما انفكت تتعرّض له، تحت تأثير العوامل العسكرية والاقتصادية. وكان هذا التنوّع في بعلبك قد أوقع خلافاً بين أهلها إزاء كتاب الصلح الذي عقده معهم أبو عبيدة بن الجراح، إذ رفضه بَطْرِيقُها (هربيس)، فخرج في سبعة آلاف من الروم، لمقاومة العرب المسلمين، ولكن هؤلاء دفعوهم إلى قرية في الجبل وأرغموهم على الاستسلام لقاء شروط التزموا بها[٢٤]، فأذعنت لهم المدينة التي أصبحت تابعة لولاية دمشق وانتُدب والياً عليها رجل من قريش هو رافع بن عبدالله السهمي[٢٥].

والواقع أن الروايات التاريخية لا تمدنا بأية أخبار إضافية عن توغل العرب المسلمين في «أرض البقاع» عدا بعلبك التي اتّخذها البيزنطيون نقطة تجمّع لجنودهم بغية عرقلة تقدم أعدائهم في الشام، وكان سقوطها قد فتح الطريق للزحف غرباً نحو الساحل اللبناني. ويقول البلاذري، بعد سقوط دمشق، حيث غادرها يزيد بن أبي سفيان وأخوه معاوية، الذي فتح عرقة، بينما توجه الأول نحو جبيل وبيروت وصيدا، «ففتحها فتحاً يسيراً وجلا كثيراً من أهلها»[٢٦]. هذه العملية، وفقاً للبلاذري أيضاً، لم تكلّل بالنجاح التام، لأن البيزنطيين على ما يبدو، عادوا «فغلبوا بعض هذه السواحل في آخر خلافة عمر بن الخطاب أو أول خلافة عثمان بن عفان، فتصدى لهم معاوية حتى فتحها ثم رمّها وشحنها بالمقاتلة وأعطاهم القطائع»[٢٧]. وكانت طرابلس التي وصفها البلاذري بأنها ثلاث مدن قد تأخّر فتحها إلى عهد عثمان، حين أرسل إليها والي الشام (معاوية)، سفيان بن مجيب الأزدي الذي «بنى على أميال منها حصناً... وقطع المادة عن أهلها من البحر وغيره وحاصرهم، فلما اشتد عليهم الحصار اجتمعوا في أحد الحصون الثلاثة وكتبوا إلى ملك الروم يسألونه أن يمدهم أو يبعث إليهم بمراكب يهربون فيها، فوجه إليهم بمراكب كثيرة فركبوها ليلاً وهربوا»[٢٨].

على أن فتح طرابلس يبقى برغم هذه الرواية مشوباً بالغموض، فقد أورد الواقدي رواية عن محاولة لفتحها، متزامنة مع فتح بعلبك[٢٩]، بينما عملية الفتح بكامل فصولها غامضة لدى البلاذري الذي روى أن يزيد بن أبي سفيان «وجّه معاوية إلى سواحل دمشق سوى طرابلس فإنه لم يكن يطمع فيها»[٣٠]، ولكنه يورد في الرواية نفسها أخباراً عن مقاومة شديدة يعتقد أنها واجهت العرب المسلمين قبل فتحها الذي ربما كان غير حاسم في وقته، لأن الوضع في المدينة كان ما يزال غير مستقرٍ حتى أيام عبدالملك ابن مروان[٣١]، مما كان يدفع معاوية إلى

توجيه «جماعة كثيفة من الجند يشحنها بهم ويوليها عاملا»[٣٢] في كل عام، دون أن يوضح لنا البلاذري توقيت هذه الإجراءات، إن كانت تتمّ في عهد معاوية الوالي، أم بعد ذلك في عهد معاوية الخليفة، لا سيما وأنه يتحدث عن استمرار هذا الوضع حتى خلافة عبد الملك الذي «قدم في أيامه بطريق من بطارقة الروم ومعه بشر كثير، فسأل أن يعطى الأمان على أن يُقيم بها (طرابلس) ويؤدّي الخراج، فأجيب إلى مسألته، فلم يلبث بها إلا سنتين أو أكثر منهما بأشهر حتى تحيّن قفول الجند عن المدينة، ثم أغلق بابها وقتل عاملها وأسر من معه من الجند. . . فقدر المسلمون بعد ذلك عليه في البحر وهو متوجه إلى ساحل للمسلمين في مراكب كثيرة فقتلوه»[٣٣]، حسب رواية هذا المؤرخ.

ولعل هذا الاضطراب في الروايات عن فتح طرابلس، مبعثه أن الأخيرة لم تستسلم بسهولة للعرب المسلمين شأن مدن الساحل الأخرى التي جاء فتحها «يسيراً» كما سبقت الإشارة. فقد أبدت مقاومة تساندها البحرية البيزنطية[٣٤]، في محاولة للإبقاء على ثغرة، تسهل عبرها العودة إلى الشام، تلك العودة التي لم تسقط من حساب البيزنطيين فترة طويلة من الزمن. كان ذلك خلافاً لما جرى في الثغر الواقع جنوباً، أعني به صور التي تم فتحها على الأرجح بُعيد بعلبك، ويعتقد أنها كانت أولى المدن التي سقطت في أيدي العرب المسلمين، دون أن تذكر لنا الروايات سوى القليل من التفاصيل عن فتحها الذي يرجّح أنه حدث من دون مقاومة ذات شأن، من جانب أهلها الذين وصفهم البلاذري بأنهم «خلق من الروم»[٣٥].

٣ ـ تنظيم الفتح العربي للبنان في العهد الأموي

هذا ما كان من أمر المدن الرئيسة في «لبنان»، حيث تم فتحها من غير صعوبة، باستثناء ما حدث من مقاومة في طرابلس، ربما مكّنت البيزنطيين من استعادتها وقتاً[٣٦]، قبل أن تخضع نهائيّاً للعرب المسلمين في عهد عبدالملك بن مروان[٣٧]. ويبدو أن هذه المدن قد شهدت إعادة توزيع لسكانها بعد خروج قسم من الروم منها، لا سيما الذين شاركوا في المقاومة، إذ كان معاوية أول المبادرين إلى تنظيم هذه العملية، عندما نقل في سنة اثنتين وأربعين جماعة من أهل بعلبك، ربما كانوا من الفرس إلى أنطاكية[٣٨] وقبرص[٣٩]، كما نقل «جماعة كثيرة من اليهود» إلى طرابلس وأسكنهم في الحصن «الذي فيه الميناء» حسب رواية ابن الأثير[٤٠]، ذلك أن شعور معاوية بالخطر البيزنطي على الشام، كان ما يزال يرافقه منذ تعيينه والياً عليها، فسارع إلى تجديد الحصون في المدن الساحلية[٤١]، لاعتقاده أن الشام لن تزول سريعاً من ذاكرة البيزنطيين الذين سيحاولون العودة إليها حين تتاح لهم الفرصة السانحة. فاعتمد سياسة ذكية لإعمار هذه المدن، عن طريق منح إقطاعات للجند، تشجيعاً على

الإقامة فيها، حيث تحوّلت في ظلّها إلى ما يشبه القواعد البحرية[٤٢]، المشحونة بالمقاتلين الذين تهافتوا على السواحل من كل صوب[٤٣]. ولقد تتوّجت هذه السياسة، بإقامة دار لصناعة السفن في أعقاب غزوة عنيفة استهدفت سواحل الشام (٤٩هـ.)[٤٤]، دافعة بمعاوية إلى تصعيد الموقف العسكري مع البيزنطيين، واتخاذ قرار بغزو القسطنطينية في السنة ذاتها أو التي تلتها[٤٥]، وكانت عكا نواة هذه الدار التي استمرّت فيها حتى عهد هشام بن عبد الملك، حين أمر بنقلها إلى صور[٤٦].

وهكذا كان الخطر البيزنطي على الشام حافزاً رئيساً لتحصين المدن الساحلية ومدِّها دائماً بالمقاتلين، خصوصاً بعد ركود الأزمات الداخلية في دولة البيزنطيين واستعادتهم زمام المبادرة في البحر، مهدّدين الثغور الأموية بصورة مباشرة. وقد تجلى هذا الأمر بعد وفاة معاوية واضطرار يزيد ابنه إلى سحب حملة عسكرية من جزيرة رودس، حيث أمر جنودها بالمرابطة في بيروت وطرابلس وغيرهما من مدن الساحل، تفادياً لأي هجوم بيزنطي يفاجىء هذه المدن[٤٧]. وقد سار على هذه السياسة، الخلفاء المروانيون، فاهتموا بإعمار الساحل، إذ نسب لعبدالملك أنه جدّد عكا وصور، وقد «كانتا خربتا»[٤٨]، مما شجّع العرب على الإقامة فيه، وجذب إليه التجار والصناع وفئات أخرى أسهمت معاً في حركتي الإعمار والتحصين، وهذا ما دفع هشام بن عبد الملك إلى إقامة فندق ومشغلٍ في صور، حسب رواية البلاذري[٤٩].

٤ ـ حركة الاستيطان

وإذا أخذنا في الاعتبار، أن فتح العرب المسلمين للمدن الساحلية، وما أعقبه من إحكام للقبضة الأموية عليها، مستخدمين سياسة إسكانية هدفها الدفاع عن التخوم، قد جعل هذه المدن تعج بسكّانها العرب، مقابل خروج الكثيرين من سكانها الأوائل مع خروج النفوذ البيزنطي، فإن هذه المدن سرعان ما اتخذت طابعها العربي الإسلامي الجديد كمراكز جهادية في المقام الأول، وانتهت معالم شخصيتها القديمة إلى الزوال. ولم تعدم هذه الحركة تأثيراً في المواقع الخلفية التي يعتقد كمال الصليبي أنها تحوّلت إلى «مراكز للمرابطة الدينية والعسكرية، شأن الحاميات القائمة في ثغور الساحل، فنتج عن ذلك الانتشار السريع للإسلام في هذه المناطق»[٥٠].

وهكذا تمّ تعريب البقاع والساحل اللبناني، فضلاً عن جبل عاملة بصورة مبكّرة، واندرجت هذه المناطق في النظام الإداري الجديد الذي تكرَّس في العهد الأموي، مع إضافة جند جديد هو قنسرين، بعد انفصاله عن حمص، ليصبح خامس الأجناد بعد الأخيرة ودمشق والأردن وفلسطين. وكان كل من البقاع والجبل وما يحاذيه على الساحل من طرابلس امتداداً إلى صيدا، تابعاً لجند دمشق[٥١]، بينما كانت صور وما يتصل بها من جبل عاملة حتى

الجليل الأعلى تابعة لجند الأردن[٥٢]. وكان تدفق القبائل ما يزال مستمراً نحو الغرب لهذه الأسباب الجهادية، خصوصاً تلك التي لم تحقق نفوذاً سياسيّاً في الدولة، فاستقرّ بعضها في مناطق نُسبت لها على غرار ما كان يحدث في أقطار أخرى من الخلافة الأموية، مثل الأندلس، حيث نزل أهل دمشق بالبيرة، وأهل الأردن بريّه وأهل فلسطين بشذونة وأهل حمص بأشبيلية وأهل قنسرين بجيان. . .[٥٣] فعرفت هذه المدن الأجناد بأسماء القبائل التي أقامت فيها. كانت تلك هي الصورة عينها لاستيطان القبائل العربية في «لبنان الأموي»، وإن كانت المصادر لا تمدّنا بالكثير من أخبار هذا الإقليم الذي اتّخذ حيّزاً يسيراً فقط من اهتمام المؤرّخين إذ استأثرت بهم الأحداث الساخنة في الأقاليم ـ المراكز مثل الشام والعراق والحجاز وغيرها من مناطق الصراع في العهد الأموي. ولذلك اكتفت هذه المصادر بإشارات عابرة إلى حركة الاستيطان في لبنان، مقتصرة على هجرات ثلاث من تلك القبائل التي لم يرد ذكرها في الحروب الداخلية التي خاضها الأمويون من أجل الخلافة، وانخرطت فيها قبائل كان لبعضها عراقة في الشام، مثل كلب، وقبائل أخرى معروفة من أبرزها فهر ومرّة، وجذام وكلاب وحِمْيَر وغيرها[٥٤]. ولم ترد كذلك في صفوف الجبهة المقابلة التي قادها علي، وضمت قبائل مثل همدان والأزد ومذحج وكندة وخزاعة وتميم وعبد القيس. . .[٥٥]. أما هذه القبائل التي هاجرت إلى لبنان، متحدرة من أصل يمني، فقد استقرت في وادٍ منه وجبلين، وهي عاملة التي استوطنت الجليل الأعلى، وتيم الله بن ثعلبة التي نزلت في وادي التيم، وبهراء التي اتخذت مقراً لها إلى الجنوب من اللكام، حيث لا تزال تعرف هذه المناطق بأسمائها حتى اليوم، باستثناء بهراء التي تُعرف الآن بجبل العلويين[٥٦].

ويعتقد كمال الصليبي أن الاستيطان العربي في هذه المنطقة كان سابقاً للفتح العربي الإسلامي، متأثراً بالدويلات التي قامت على أطراف شبه الجزيرة في العهدين الروماني ثم البيزنطي. وهو يرجح أن «الجليل الأعلى ووادي التيم والبقاع وربما كذلك الأجزاء الجنوبية من جبل لبنان، كانت جميعها مناطق تابعة في زمن الحكم الروماني لملوك نبط البتراء، ثم لملوك غسّان، مما يشير إلى أن معظم سكان هذه المناطق كانوا في ذلك الحين، إما من النبط وإما مزيجاً من النبط وأقحاح العرب»[٥٧]. وكان ثمة وجود كذلك لفئات أخرى مثل الفرس الذين يرجح انتشارهم، شأن العرب، في المدن الداخلية من الشام (حمص وبعلبك) إذ إن كلاهما لم تكن له تجربة في البحر، خلافاً للبيزنطيين أو رعاياهم من الأصول اليونانية والفينيقية والقبطية وغيرهم، ممن أقام في مدن الساحل. ولقد تردد بشكل خاص في تلك الفترة اسم الأقباط، في سياق العمليات البحرية التي استهدفت قبرص، إذ ورد في أحد النصوص أن معاوية خاطب الناس بشأن غنائم الجزيرة قائلاً: «إني قاسم غنائمكم على ثلاثة: سهم لكم وسهم للسفن وسهم للقبط، فإنه لم يكن لكم قوة على عدو البحر إلا

بالسفن والقبط»[٥٨]. ويبدو أن هؤلاء كان لهم دور بارز في الحروب البحرية في العهد الراشدي، حين تردد ذكرهم، بالإضافة إلى قبرص في موقعة ذات الصواري الشهيرة، فقد وقع حينذاك خلاف في جانب المسلمين بين محمد بن أبي حذيفة، وقائد الحملة عبدالله بن سعد بن أبي سرح الذي عنّف الأول ـ وفقاً لرواية الطبري ـ قائلاً: «والله لا تركب معنا... فركب (محمد) في مركب وحده ما معه إلا القبط حتى بلغوا ذات الصواري»[٥٩]. ولعل ما يعزز الاعتقاد بانتشار الأقباط في مدن الساحل الشامي في ذلك الحين، أن حضورهم فيها كان ما يزال لافتاً حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، خصوصاً في بيروت حيث شاركوا في تشييع الإمام الأوزاعي مع فئات أخرى من سكانها[٦٠].

أما الفرس، فقد ارتبط اسمهم بحركة الاستيطان في المدن الساحلية، تلك التي كان معاوية أول المنظمين لها كما سبقت الإشارة بعد التفريغ الذي تعرّضت له هذه المدن بسبب نزوح كثير من الروم عنها بعد انحسام الوضع العسكري لمصلحة العرب المسلمين في الشام. فقد ذكر اليعقوبي واصفاً مدن الساحل اللبناني ما جاء فيه: «كورة عرقة ولها مدينة قديمة فيها قوم من الفرس ناقلة، وبها قوم من ربيعة من بني حنيفة، ومدينة طرابلس وأهلها قوم من الفرس كان معاوية بن أبي سفيان نقلهم إليها ولهم ميناء عجيب يحتمل ألف مركب، وجبيل وصيدا وبيروت وأهل هذه الكور كلها قوم من الفرس...»[٦١]. وفيما ذكر اليعقوبي بعلبك واصفاً أهلها بأنهم من الفرس وفي أطرافها قوم من اليمن، وجبل الجليل «وأهلها قوم من عاملة»، وصيدا «وبها قوم من قريش ومن اليمن»[٦٢]، تحدّث عن صور من غير أن يشير إلى وجود فرس فيها، مكتفياً بالقول: «إن أهلها أخلاط من الناس»[٦٣] لافتاً إلى أهميتها العسكرية، بقوله إنها «مدينة السواحل وبها دار الصناعة ومنها تخرج مراكب السلطان لغزو الروم، وهي حصينة جليلة»[٦٤].

ولا شك أن العرب المسلمين في العهد الراشدي كانوا بحاجة إلى تحصين ذلك الشريط الذي تمثّله المدن الساحلية، فحشدوا فيها من العناصر التي استسلمت في البلدان المفتوحة، في وقت كانوا منصرفين فيه إلى القتال على الجبهات العسكرية المتعددة. وقد حدا ذلك بمعاوية إلى الاستعانة بالفرس، الذين أبدوا ولاءً للحكم الجديد وتحمسوا للقتال ضد البيزنطيين وهم أعداء لهم من قبل، هذا إذا سلّمنا بأنهم كانوا فرساً في الأصل، وليسوا عرباً من أتباعهم في العراق، كما يعتقد مؤرخ لبناني[٦٥]، وهو رأي استبعدناه لعدم وجود أدلة عليه. كما أدرك أهميتهم عبدالملك بن مروان، لا سيما بعد اختباره صدقية هذا الولاء الفارسي للدولة الأموية، حين قتل رجل من الروم عامل الخراج في طرابلس وحاول الفرار إلى القسطنطينية، فظفر به اثنان من فرس بعلبك كانا يقومان بمهمة استطلاعية ضد البيزنطيين على متن مركبين، وجاءا به إلى الخليفة الذي أمر بقتله وكافأهما بمنح الفرس خُمس مدينة

طرابلس على نحو ما يروي ابن عساكر[٦٦].

وقد تتعدى هذه الحاجة الفرس، إلى أقوام أخرى مثل اليهود الذين نقل معاوية «جماعة كبيرة» منهم إلى ميناء طرابلس بعد فتح هذه المدينة[٦٧]، والروم الذين ظلت بقايا منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكّده البلاذري في رواية عن هشام بن الليث الصوري عن أشياخه: «نزلنا صور والسواحل وبها جند من العرب وخلق من الروم، ثم نزع إلينا أهل بلدان شتى فنزلوها معنا، وكذلك جميع سواحل الشام»[٦٨]. بالإضافة إلى ذلك، فإن العرب بعد ركود الفتوح في أيام عثمان بن عفان أخذوا يتكاثرون في المدن الساحلية، استجابة لخطة أقرّتها الخلافة بتحريض من معاوية، دفعت الناس إلى الانتقال إليها من كل ناحية حسب رواية البلاذري[٦٩]. فقد أمر الخليفة والي الشام «أن يعدّ في السواحل إذا غزا أو أغزي جيوشاً سوى من فيها من الرتب وأن يقطع الرتب أرضين ويعطيهم ما جلا عنه أهله من المنازل ويبني المساجد ويكبر ما كان ابتنى منها قبل خلافته. ثم ان الناس بعد انتقلوا إلى السواحل من كل ناحية»[٧٠].

٥ ـ الجراجمة ـ المردة ـ الموارنة

ويشاء المؤرخون أو معظمهم أن يدرجوا الجراجمة أو المردة، موحّدين ما بين الاسمين في إطار الحركة الاستيطانية التي شهدها الجزء الغربي من بلاد الشام، لا سيما في بقعة الانتشار المسيحي المتمحور خصوصاً في «لبنان الجبل»، ذلك الانتشار الذي تعود بواكيره برأيهم إلى وقت مبكر من القرون الميلادية الأولى، معتمدين على آثار سريانية وآرامية في هذه المنطقة[٧١]. ولعل الأنباط كانوا من أوائل المجموعات التي تسرّبت إلى لبنان القديم، وتركت فيه مؤثّراتها الدينية والثقافية، حين تحول هؤلاء ومعهم بعض القبائل العربية المتوغلة في الأطراف الجنوبية للشام، فضلاً عن الآراميين، إلى المسيحية التي أخذت تنتشر في المنطقة منذ الربع الأخير من القرن الرابع الميلادي[٧٢]. وكانت السريانية، وهي الآرامية الفصيحة، «لغة الطقس الكنسي»[٧٣] التي استخدمتها هذه المجموعات دون أن تتخلى عن لغاتها الخاصة بما فيها العربية التي مهّد وجودها فيها بعد ـ كما يرى الصليبي ـ لانتشار هذه اللغة على ذلك النحو من السرعة[٧٤]، في أعقاب الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام.

ومن البديهي أن هذا الانتشار اللغوي، كان محصلة لانتشار الإسلام الذي ساد بسرعة أيضاً في المدن الساحلية والأجزاء الجنوبية من جبل لبنان الذي بقي على العقيدة المسيحية، دون أن تكون فيه معزولة عن الصراعات التي شهدتها في ذلك الحين، وأدت إلى قيام مذهبين في الشام: أحدهما عُرف باليعقوبية التي انتشرت في جنوبها امتداداً إلى مصر، والثاني هو مذهب الدولة البيزنطية المعروف بالملكية أو الملكانية التي لم تعدم تأثيراً في بعض أجزائها

خصوصاً الشمالية. ولقد دانت بهذا المذهب الأخير مجموعة اتخذت وادي العاصي مقرّاً لها وعُرفت بالموارنة تَيَمُّناً بقديسها مارون الناسك. وقد روى المسعودي في سياق تتبعه لـ «الطبقة الثانية من ملوك الروم» أنه ظهر في عهد موريق «رجل من أهل مدينة حماه من أعمال حمص يعرف بمارون وإليه تنسب المارونية من النصارى إلى هذا الوقت المؤرّخ به كتابنا، وأمرهم مشهور بالشام وغيرها، أكثرهم في لبنان وسنير وحمص وأعمالها كحماه وشيزر ومعرة النعمان»(٧٥).

وإذا كانت المصادر لا تشير إلى أصول هذه المجموعة، فإن وجودها في منطقة خضعت للنفوذ النبطي، لا سيما في أواخر القرن الثالث الميلادي (مملكة تدمر)، يرجح أصولها العربية كما يعتقد كمال الصليبي(٧٦). فقد كان هذا التأثير النبطي ما يزال قائماً حتى فتح العرب المسلمين للجرجومة حيث ورد في الاتفاق بين قائدهم وبين أهل الأخيرة، أن «ينفلوا أسلاب من يقتلون من عدو المسلمين إذا حضروا حرباً في مغازيهم ودخل في مدينتهم من تاجر وأجير وتابع من الأنباط وغيرهم من أهل القرى في هذا الصلح»(٧٧). أما عن أسباب هجرة الموارنة إلى جبل لبنان، فإن الآراء تكاد تكون متفقة على ربطها بالصراع المذهبي وضغط اليعاقبة عليهم(٧٨)، إذ كان مارون ـ كما يروي المسعودي ـ «قد حدّث بآراء بان بها عمن تقدمه من النصارى في المشيئة وغيرها وكثر متبعوه»(٧٩). وعلى الرغم من «موافقته الملكية»(٨٠) ومخالفة اليعاقبة(٨١) فإن ما ذهب إليه في اجتهاده المتوسط بين قول النسطورية والملكية حسب تعبير المسعودي(٨٢) كان وراء الضغط البيزنطي على الموارنة، خصوصاً بعد انعقاد المجمع المسكوني السادس (٦٨٠م.) الذي أقرّ تكفير أصحاب المشيئة الواحدة، مما دفع الموارنة إلى رفض الاعتراف بالبطريرك المعينّ على الكرسي الأنطاكي الذي تتبع له الكنيسة الملكية في الشام، والمبادرة إلى اتخاذ أحد رهبانهم، وهو يوحنا مارون، بطريركاً على ما أصبح يعرف بأنطاكية وسائر المشرق، متزامناً ذلك مع عهد الخليفة الأموي يزيد بن معاوية(٨٣).

ويتساءل هنا المؤرّخ عن صحّة ما رُوي عن الهجرة المارونية، بأنها جاءت نتيجة للخلاف مع الكنيسة البيزنطية، فضلاً عن التعرّض للاضطهاد اليعقوبي(٨٤)، تلك الهجرة التي تمّت في أواخر القرن السابع (٦٨٥م.)، أي بعد حوالى نصف قرن على الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام، ونحو ربع قرن على قيام الدولة الأموية التي اتخذت مقرّها في إحدى مدن الأخيرة (دمشق). وإذا كان ما أورده فيليب حتّي عن قتل اليعاقبة نحو ثلاثمائة وخمسين راهباً من أتباع مارون في وادي العاص إبّان العهد البيزنطي، مما يمكن قبوله على الرغم مما أورده أيضاً عن إعادة الأمبراطور جستنيان الكبير للموارنة ديرهم فيما بعد، فإنه من الصعب قبول الحديث عن اضطهاد يعقوبي لهؤلاء في العهد الأموي، يحملهم على هجرة قسرية من موطنهم الأصلي. ولعل ما أورده المؤرّخ نفسه عن خلافات عقائدية وصلت إلى الخليفة الأموي

معاوية الأول، بعد احتكام الفريقين إليه، وما أعقب ذلك من حروب ثأرية بينهما[٨٥]، ليس كافياً لإحداث هذا النوع من الهجرة الجماعية، التي ربما كان حدوثها أكثر إلحاحاً، من هذا المنظور، إبّان اشتداد هذا الصراع المذهبي في العهد البيزنطي. ومن الراجح أن تكون هذه الهجرة قد تمّت بصورة طوعية في وقت قطعت الشام شوطاً بعيداً في الانصهار في النظام الجديد، بعد انخراط قبائلها العربية المتنصرة في الإسلام، باستثناء قلة منها وبعض الأقوام الأخرى من السكان الأوائل، مما دفع الموارنة الذين تمسكوا بعقيدتهم، بمثل ما تمسكوا بمذهبهم من قبل، للهجرة في ظروف طبيعية إلى جبل لبنان والاستقرار فيه، دون أن يدور في خلدهم في ذلك الوقت بالذات، أي عهد الدولة الأموية الأولى (السفيانية) التي اتّسمت علاقتها مع النصارى بالمودة[٨٦]، أن يتخذوا أنفسهم رأس حربة للبيزنطيين داخل هذه الدولة، لا سيما وأن هجرتهم تزامنت مع بدء خروجهم من «الملكية»، بعد إجراءات طالت الكنيسة الشامية كما سبقت الإشارة.

ومن اللافت أن الهجرة المارونية تزامنت أيضاً، مع دخول المردة بتحريض من البيزنطيين إلى الشام، متوغلين فيها حتى جبل لبنان، ومندمجين، برأي بعض المؤرخين، مع سكان الأخير[٨٧]، وهي مفارقة من دون شك تجعل العنصر البيزنطي في هذه الهجرة ملتبساً، إن لم يكن متناقضاً، مما يصعب على المؤرخ من هذا المنظور تسويغ علاقة يجتمع فيها الخلاف (المذهبي) والوفاق (السياسي) في آن بين الموارنة والدولة البيزنطية، ولعل ما يواجه المؤرخ في هذه المسألة، ليس الربط بين الموارنة والمردة فقط، ولكن أيضاً بين هؤلاء أي المردة والجراجمة، إذ يحمل كلاهما في السياق التاريخي المضمون نفسه، في حين أن القراءة الدقيقة في أحداث تلك الفترة، تخلص إلى الفصل بينهما بما لا يدع مجالاً للّبس أو الاجتهاد.

ولعل «فتوح» البلاذري و«حولية» تيوفانيس، يشكلان مصدرين أساسيين للبحث في هذه المسألة بصورة متكاملة. فالأول لم يذكر المردة باسمهم، شأن مؤرخين آخرين مثل الواقدي والطبري والمسعودي وياقوت وابن الأثير والسيوطي وابن عساكر[٨٨]، مكتفياً بالوصف لهم بأنهم «خيل للروم»[٨٩]. بينما ذكرهم الثاني تحت اسم Mardaitai[٩٠]، الذي تطور إلى الاسم المتداول في الكتابات التاريخية العربية وهو «المردة»، وقد جاء في روايته أن الأمبراطور كان يدفع بمجموعة من سكان آسيا الصغرى لتهاجم بلاد الشام، وتستقرّ في جبل لبنان وتصبح مصدر قلق دائم بالنسبة للأمويين[٩١]. حدث ذلك أولاً في أيام معاوية حين سعى قسطنطين الرابع للحصول على اتفاق للسلام معه[٩٢]، دافعاً بكتيبة عسكرية من هؤلاء المردة تابعة للجيش البيزنطي[٩٣]، لتنفيذ مهمة ليست في كل الأحوال مندرجة في إطار الحرب المنظمة[٩٤] التي توقّفت منذ معركة ذات الصواري قبل وقت بعيد. كما تكرّر في أيام عبدالملك ومعاصره جستنيان الثاني الذي استمرت الغارات في عهده، محققة له ما كان يطمح إليه سلفه، من

اتفاق مع الخليفة الأموي، فوضع الأخير بذلك حدّاً لهذه المشكلة بعد أن قضى الاتفاق باستعادة المردة المقيمين في لبنان وكان عددهم حسب ما جاء فيه اثني عشر ألفاً[٩٥].

ولا ندري إذا كان البلاذري قد وصل إليه ما ذكره تيوفانيس في هذه المسألة، وإن كان من غير المستبعد أن يكون قد رشح إليه شيء من حولية المؤرخ البيزنطي، خصوصاً وأنه اعتمد في أخباره عنها على من سماهم بمشايخ أهل أنطاكية[٩٦]. ولعل فرادة البلاذري الذي عُرفت عنه الدّقة في تتبّع الأخبار، ليس عن طريق الرواية البعيدة دائماً، وإنما كانت الرحلة أحياناً سبيله إلى توثيق أخباره، مستمعاً إلى روايات محلّية ومتحدثاً إلى «مشايخ» المكان، كانت في هذه المسألة أنه تجنّب الوقوع في اللّبس التاريخي الذي ما زال قائماً، حول ما إذا كان الجراجمة الذين خضعوا للسيطرة الأموية، هم أنفسهم المردة[٩٧] الذين دفعت بهم الدولة البيزنطية إلى جبال الساحل الشامي بين حين وآخر[٩٨]، معتبراً المجموعة الأولى مجرد رافد للحركة التي قامت بها الثانية، وضمت آخرين «ممالئين» للأمبراطور البيزنطي. فقد نسب الجراجمة إلى مدينة تحمل هذا الاسم (الجرجومة) في اللكام، وكان أمرهم على ما يذكر البلاذري إلى «بطريق أنطاكية وواليها»[٩٩] في العهد البيزنطي، وكان قد تمّ فتح هذه المدينة على يد حبيب بن مسلمة الفهري الذي غزاها بأمر من أبي عبيدة، إذ بادر أهلها إلى «طلب الأمان، على أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعيوناً ومسالح في جبل اللكام وأن لا يؤخذوا بالجزية»[١٠٠]. بيد أن الجرجومة التي كانت تفتح للمرة الثانية على يد الفهري، أول ولاتها من العرب المسلمين[١٠١]، لم يحسم الأمر فيها لمصلحة هؤلاء بصورة تامة، وإنما ظل أهلها متذبذبي الولاء الذي قد يجنح أحياناً نحو الدولة البيزنطية، أو كما وصفهم البلاذري نفسه، بأنهم «كانوا يستقيمون للولاة مرة ويعرجون أخرى، فيكاتبون الروم ويمالئونهم»[١٠٢].

هذا ما كان من موقف الجراجمة الذين كانوا تابعين ـ جغرافيّاً على الأقل ـ للسيادة الأموية، مما يجعلهم حُكْماً منفصلين عن مجموعة المردة التي استوطنت آسيا الصغرى كما أكد ذلك المؤرخ البيزنطي تيوفانيس[١٠٣]، ولعل تجاهل المؤرخين لهذه المسألة ـ باستثناء البلاذري ـ كان وراء هذا اللّبس الذي وصل إلى درجة الغموض. فالطبري ـ على شمولية «تاريخه» ـ يكتفي بذكر الصلح الذي تم بين عبدالملك وبين من أسماه ملكُ الروم، «على أن يؤدى إليه في كل جمعة ألف دينار خوفاً منه على المسلمين»[١٠٤]، دون أن يأتي على ذكر الأسباب التي حدت بالخليفة على دفع مثل هذه الضريبة. ولقد حاول لامنس التمييز بين المجموعتين، مدرجاً كلتيهما تحت عنوانين منفصلين، ومعتمداً على قرائن مهمة في هذا السبيل، ولكنه ينتهي إلى أن يكون أكثر تعاطفاً مع الاتجاه الذي يجعل منهما مجموعة واحدة، مرتكزاً في ذلك على ما يوجد برأيه «من الاتفاق بين أحوال المردة وأمور الجراجمة، من حيث موقع بلاد الفريقين وبسالتهما في الحروب»[١٠٥] ومتوكّئاً في الوقت نفسه على رأي نولدكه الذي يرى بأن

«العرب في تواريخهم يدعون المردة باسم الجراجمة وأن كليهما أمة واحدة»[١٠٦].

لقد انتهى لامنس إلى هذا الاعتقاد الذي ناقض فيه ما أورده في سياق بحثه لهذه المسألة من روايات تخالف هذا الاتجاه، خصوصاً تلك التي استقاها من تيوفانيس وابن العبري[١٠٧]. وهو كعادته في كتابة التاريخ لا يتوخى الحقيقة فقط، برغم جهوده اللافتة في البحث والتنقيب، وإنما يحاول تسخيرها أحياناً لأغراض أخرى، ولذلك يعمد إلى التضليل وإلى الاجتزاء، لكي يثبت مقولته في نهاية الأمر. فهو يذكر على سبيل المثال ما أورده تيوفانيس عن عدد المردة في لبنان، ويصفه بأنه كان وافراً يبلغ اثني عشر ألف رجل[١٠٨]، دون أن يكون غرضه الحقيقي سوى دعم الفكرة القائلة بوحدة المردة والموارنة، والتأكيد على ما بينهما من علائق وثيقة، متجاهلاً بقية الرواية التي تشير إلى استعادة الأمبراطور البيزنطي لهؤلاء المردة كما سبقت الإشارة. ويخلص لامنس إلى حلٍّ ساذجٍ، هو أن المردة والجراجمة، واستطراداً الموارنة إن لم يشكلوا وحدة في أصولهم، فهم يلتقون برأيه في الانتماء، ويتجانسون في الظروف ويتزامنون في المرحلة الواحدة. ذلك ما حاول الوصول إليه في بحثه عن المردة والجراجمة، معتقداً بأن ما يوجد من الاتفاق في أحوالهما يحمله على المطابقة بينهما[١٠٩]، هذه المطابقة نفسها تتحكّم في نظرته إلى الاندماج بين المردة والموارنة، انطلاقاً من «علاقات متينة» بين الفئتين، نتجت عن تزامن ظهور الموارنة في لبنان مع حروب المردة فيه[١١٠]، على الرغم من اعترافه بصعوبة تسليم القارىء بأنهما الجماعة نفسها[١١١].

ولا بد من العودة إلى نص البلاذري الفريد في هذا السياق، بما تضمنه من فصل حاسم بين المردة والجراجمة، متكاملاً مع ذلك الذي أورده تيوفانيس. فقد جاء في هذا النص أنه في الوقت الذي كان فيه عبدالملك منصرفاً في بداية عهده إلى معالجة الوضع الداخلي، خصوصاً حركة ابن الزبير، «خرجت خيل للروم إلى جبل اللكام وعليها قائد من قوادهم، ثم صارت إلى لبنان وقد ضوت إليها جماعة كثيرة من الجراجمة وأنباط وعبيد أبّاق من عبيد المسلمين»[١١٢] ذلك أن مجموعة واحدة من هؤلاء الذين ذكرهم البلاذري «خرجت» من آسيا الصغرى، وهي تقابلها عبارة «دخلوا» عند المؤرخ البيزنطي[١١٣]، وهي العبارة نفسها التي وردت مترجمة بصورة حرفية عند لامنس «أن المردة دخلوا إلى لبنان»[١١٤]. وإذا كان البلاذري لم يذكر هذه المجموعة باسمها الذي أورده تيوفانيس، فإن الدلالة واضحة في وصفه لها بخيل الروم، أي فرسان الروم في اللغة العربية[١١٥]، وهو مطابق أيضاً لما أورده لامنس بأن المردة هي «لفظة عسكرية يراد بها فرقة من الجند أو الطابور»[١١٦]، وهي كافية لتأكيد قصده (البلاذري)، في ضوء المقارنة مع نص المؤرّخ البيزنطي، فضلاً عن توافق الزمان والمكان لدى الاثنين، وتوافقهما معاً في المقابل مع معطيات الروايات العربية في هذه المسألة.

وتبقى العناصر الأخرى أكثر وضوحاً في نص البلاذري، إذ شاركت في حملة المردة أو

انضوت تحت لوائها عناصر أخرى «ممالئة» للبيزنطيين حسب تعبيره[١١٧]، وفي مقدمتهم الجراجمة الذين انخرطوا فيها مع آخرين بعد توغّلها في بلاد الشام، وصولاً إلى لبنان، وعلى رأسها قائد بيزنطي لم يسمّه البلاذري أيضاً، وإنما وصفه بأنه «قائد من قوادهم» كما سبقت الإشارة. ولعلّ ما يعنينا في هذا السياق، أن الحملة التي تزامنت مع ظروف حرجة مرت بها الدولة الأموية، إذ كان ابن الزبير يُحكم قبضته على الحجاز والعراق، بينما ثار في دمشق رجل من الأسرة الحاكمة (عمرو بن سعيد بن العاص)[١١٨]، لم يجد عبد الملك بدّاً من احتوائها والسعي إلى مصالحة البيزنطيين «على أن يؤدي إليهم مالاً وارتهن منهم رهناء ببعلبك»[١١٩]. ما يعنينا إذن أن هذه الحملة تم احتواؤها بعد الصلح مع الأمبراطور، والاستدراج لقائدها «الرومي» الذي نقل مع «من كان معه من الروم» على يد سحيم بن المهاجر حسب رواية البلاذري[١٢٠]. وتتابع الرواية، أن القائد الأموي «نادى في سائر من ضوى إليه بالأمان، فتفرّق الجراجمة بقرى حمص ودمشق ورجع أكثرهم إلى مدينتهم باللكام، وأتى الأنباط قراهم فرجع العبيد إلى مواليهم»[١٢١].

وإذا كانت صفحة المردة قد طويت نهائياً في عهد عبد الملك، دون أن تُطوى في بلادهم حيث تردّد ذكرهم كفرقة عسكرية اتخذت مقرّها منطقة أضالية[١٢٢]، فإن جذوراً للجراجمة كانت ما تزال تتحرّك حتى عهد الوليد بن عبد الملك، إلا أن الرواية التاريخية لم تشر إلى امتدادها إلى لبنان، حيث «اجتمع الجراجمة (٨٩هـ.) إلى مدينتهم وأتاهم قومٌ من الروم... فوجّه الوليد.. إليهم مسلمة بن عبدالملك فأناخ عليهم في خلق من الخلق، فافتتحها على أن ينزلوا بحيث أحبوا من الشام ويجري على كل امرىء منهم ثمانية دنانير وعلى عيالاتهم القوت من القمح والزيت، وهو مدّان من قمح وقسطان من زيت، وعلى أن لا يكرهوا على ترك النصرانية وعلى أن يلبسوا لباس المسلمين ولا يؤخذ منهم ولا من أولادهم ونسائهم جزية، وعلى أن يغزوا مع المسلمين»[١٢٣]. بيد أن مسلمة مقابل ذلك لم يشأ ترك مدينتهم، فدمرها «وأسكنهم جبل الحوار ومنح اللولون وعمق تيزين وصار بعضهم إلى حمص، ونزل بطريق الجرجومة في جماعة معه أنطاكية ثم هرب إلى بلاد الروم»[١٢٤].

وهكذا ينتهي أمر المردة في عهد عبدالملك وتتلاشى جذورهم عبر الجراجمة في عهد الوليد، ليس في لبنان فقط وإنما في كافة بلاد الشام، دون أن يبقى بعد ذلك ما يثير اللّبس في هذه الموضوعة، بأن الفئتين مجموعة واحدة على نحو ما كرّره المؤرّخون، وانتهى إليه كمال الصليبي مؤخراً، في دأبه على أن للمجموعتين دلالة واحدة، وذلك برغم اطلاعه على نص البلاذري في هذا الشأن، إذ يقول الصليبي: «إن الأمبراطور جستنيان الثاني أخرج معظم الجراجمة أو المردة من جبل اللكام وفرّقهم في بلاده»[١٢٥]، دون حساب للتناقض الذي وقع فيه وتعارض مع توجه المؤرخ السالف الذكر حين أضاف أيضاً: «إن المسلمين تمكّنوا من

القضاء على سطوة من تبقى منهم في جرجومة وجوارها في عهد الوليد بن عبد الملك، فخرّبوا مدينتهم ووزعوهم على مناطق مختلفة من شمالي الشام»[١٢٦]، ولعلّ هذا المفهوم كرّس مغالطة تاريخية لم ينج منها كثيرون، ممن أَلِفوا هذا المزج بين المردة والجراجمة، برغم المعطيات، التي يمكن أن توفرها المصادر في هذا المجال. وربما كان عادل إسماعيل الأكثر تنبهاً لهذه المعطيات في دراسته القيِّمة باللغة الفرنسية عن المردة[١٢٧].

وليس البحث في هذه المسألة ما نتوخاه بحدٍّ ذاته، على الرغم من أهمية الموضوع واشتباكه بصورةٍ ما في التكوين التاريخي للبنان خلال العهد الأموي، وإنما الغاية الأساسية منه ترمي إلى فضّ هذا الاشتباك الذي انعقد في الأذهان بأن المردة هم الجراجمة وأن كليهما مرتبط بصلات وثيقة في الزمان والمكان، فضلاً عن الظروف مع الموارنة. ولقد كان لامنس ـ كما رأينا ـ من أوائل الذين مهّدوا لهذه المراكمة التاريخية المفتعلة، برغم اقتناعه الضمني بالاختلاف بين المردة والموارنة، واعترافه بأن «الموارنة عند خروج المردة من لبنان لم يتبعوهم في مهاجرتهم إلى آسيا الصغرى بل ثبت معظمهم في جبلهم»[١٢٨]، وبرغم ما أورده من مقولة للمستشرق الألماني (نولدكه) الذي يصفه بالكاتب الثقة، تنفي العلاقة بين الطرفين، «بأن العلماء لم يثبتوا حتى الآن وحدة المردة والموارنة»[١٢٩].

وثمة كاتب معاصر سار في هذا الاتجاه مكرراً مقولة الدمج هذه، فوقع في مغالطات لتسويغ فكرته المسبقة عن الخصوصية المارونية، إذ يقول في سياق الحديث عن اندماج الموارنة «بالشعوب القادمة من أوروبة الشرقية. . . وهي الشعوب التي كانت تعمل مرتزقة في جيوش الروم، وقد أطلق عليها اسم المردة وأحياناً الجراجمة الذين عادوا إلى لبنان بأعداد كبيرة في خلافة عبدالملك. . . ولعلّ ما يسّر اندماج الجراجمة والمردة وحدة الشمائل التي كانت تجمع بينهما وخصوصاً الصبر والقوة والشجاعة، ومثلهم الموارنة الذين اختلطوا بهم ليشكّلوا نواة الشعب اللبناني»[١٣٠]. ومن الواضح أن هذا الكاتب تجنّب الغوص في المصادر التي أجمعت على «عودة» المردة إلى بلادهم، بينما هو يجعل هذه «العودة» إلى لبنان كما ورد في نصّه السابق، مكتفياً بالاعتماد على مراجع حديثة ينطلق أصحابها من اعتبارات فكروية أيضاً، مثل ميشال شيحا الذي يقول: «فما يطول الأمر بهم ـ أي المردة ـ حتى يندمجوا بالموارنة»[١٣١]، ومثل يوسف السودا الذي اعتبر المردة والجراجمة والموارنة شعباً واحداً[١٣٢]. وإذا كان هذا الكاتب قد جعل من الصفات النفسية والجسدية، عناصر وحدة بين المردة والجراجمة واستطراداً الموارنة، متماهياً في هذا السبيل مع نهج لامنس الذي اعتبر بدوره أن الظروف المتشابهة هي سبب هذا التلاحم، فإن الأمر يصل به إلى الدمج المطلق بينهم، متحدثاً عن الثلاثة كمجموعة واحدة، حيناً باسم الموارنة وآخر باسم المردة[١٣٣]، وكثير من اللبنانيين يعتبرون هذا الموقف موقفاً سياسياً أكثر منه موقفاً علمياً يستند إلى معطيات تاريخية صحيحة.

وخلاصة القول في هذه المسألة، ان المردة لم يشكلوا شعباً أو قبيلة أو هجرة في سياق الموجات السكّانية التي حلّت في لبنان بل كانوا «فرقة من الجند»[١٣٤] كما وصفهم لامنس نفسه، توغلت في هذه الأرض بأمر من الأمبراطور البيزنطي، وهو ما ذكره أيضاً الكاتب السابق (الخازن) عبر نص مقتبس عن فيليب حتّي جاء فيه: «لم ينفك هؤلاء الأمراء (أمراء المردة) وجماعتهم عن السطو والغزو وشن الغارات بوسوسة من ملوك الروم أنفسهم»[١٣٥]. هذه الفرقة أو هذه الجماعة كما ورد سابقاً، تمّ سحبها بعد زوال المسوغات التي أدت إلى وجودها وفقاً للاتفاق بين الخليفة والأمبراطور. وقد حالت أسباب موضوعية دون اندماجها مع السكان المحليين، وبينهم الموارنة، وهي عدا التزامهم بقرار «العودة» المنصوص عليه في الاتفاق، أن الاختلاف المذهبي بين البيزنطيين ونصارى الشام، بمن فيهم الموارنة الذين كان من دوافع هجرتهم إلى جبل لبنان، احتجاجهم على قرار الكنيسة الملكية كما سبقت الإشارة، جعل هذا الالتحام بين المردة والموارنة أمراً لا يستند إلى الواقع والمعطيات التاريخية.

٦ ـ ملامح لبنان الأموي والعباسي

وهكذا، بعيداً عن حركة المردة ومن «ضَوتْه» من جماعات أخرى كانت ما تزال إلى حين «ممالئة» للدولة البيزنطية، يأخذ التكوين السكاني في لبنان الأموي في نسج خيوطه، ذلك التكوين الذي أصبحت معالمه أكثر وضوحاً واستقراراً في لبنان العباسي، دون تغيير كبير في نسيجه العام والخيوط المتداخلة فيه. فقد استقرّ الموارنة في الجبل انطلاقاً من «جهاته الشمالية»[١٣٦] حيث نزل بهم البطريرك يوحنا مارون، ربما لأنه أكثر حصانة لعقيدته ومناعة لجماعته من الانصهار في عقيدة السلطة (الأموية) التي جذبت إليها غالبية القبائل الشامية. وليس ما يحول هنا دون التأكيد على طوعية هذا الخيار، في وقت كانت المسيحية ما تزال منتشرة في أكثر من بقعة من المساحة التي يقع فيها وادي العاصي حيث مهد الموارنة، ويدين بها بعض القبائل العربية مثل تغلب التي كان شاعرها الأخطل، الأكثر حظوة لدى عبد الملك. أما الحديث عن اضطهاد بيزنطي (ملكي) أو يعقوبي كان وراء هجرة الموارنة، فقد استبعدناه في حينه، بمثل استبعادنا لما ذكره الصليبي انطلاقاً من رواية للدويهي، عن غارة للبيزنطيين استهدفت معقل الموارنة في العاصي ودفعتهم للهجرة إلى جبل لبنان، الأمر الذي يصعب الأخذ به، لا سيما في الوقت الذي تمّت فيه الغزوة المزعومة، متقدمة تلك المسافة في عمق الدولة الأموية الي كان على رأسها حينذاك الخليفة القوي عبد الملك بن مروان، دون أن تكون هذه الغزوة مدعمة بالمصادر، وإنما على العكس من ذلك يعترف هذا المؤرّخ بأنها أخبار رواها الدويهي عن أصول «مفقودة»[١٣٧].

وفي الوقت الذي انكفأ فيه الموارنة على شيء من العزلة في الجبل، كانت المدن الساحلية

في حركتها الدائبة على اتصال مباشر بالسلطة المركزية التي كان من همومها المقلقة في العهد الأموي على الخصوص، تأهيل هذه المدن وتحصينها وشحنها بالجنود، من أجل القيام بواجبها الجهادي ضد البحرية البيزنطية. والواقع أن وقتاً طويلاً سيمر، وهذه المدن ـ الثغور متسمة بطابعها الجديد ومنخرطة في دورها الجهادي الذي رسمه لها الخلفاء الأمويون، متخلية عن طابعها الذي اتخذته في العهود القديمة كمراكز تجارية. بيد أن هذا التخلي ليس مرتبطاً بخضوعها للعرب المسلمين والتحولات الجديدة، وإن كان ذلك قد أسهم بنصيب فيه، لأن هذه المدن لم تكن بمنأى عن التغيرات التي شهدتها بلاد الشام، وأدت إلى ركود التجارة البحرية قبل مجيء العرب المسلمين(١٣٨). ولقد تكاملت هذه الصورة للساحل الشامي امتداداً إلى الثغور المتاخمة للبيزنطيين، بظهور ما يسمى بأهل الثغور أو «زهاد الثغور» حسب تعبير المحاسبي(١٣٩)، أولئك الذين واكبوا الحركة الجهادية في هذه المدن، متخذة معهم خصوصية ما، لا نجد ما يماثلها على الجبهات العسكرية الأخرى في العهدين الأموي والعباسي. وقد تتّسع هذه الخصوصية رقعة فتتعدّى الساحل إلى الجبل الذي اتّخذ شيئاً منها بعد استقرار الموارنة فيه، منكفئاً إلى نمط خاص في حياته الدينية والاقتصادية(١٤٠)، يقابله نمط خاص آخر ربما في الشكل على الساجل مع ظهور «اتجاهات زهدية وقتالية وحياتية متميزة» في المنطقة حسب تعبير رضوان السيد(١٤١).

وهكذا ما بين الطابع التعبدي والزراعي في الجبل(١٤٢)، والطابع الجهادي الزهدي في الساحل، يمكن التعرّف على ملامح لبنان الأموي الذي شكّل جبهة قتالية ساخنة ضد البيزنطيين، من الصعب تحديد موقف الجبل منها، كما أنه من الصعب أيضاً الجزم بأن سكّانه الموارنة كانوا غير معنيين بها، خصوصاً وأن هؤلاء كانوا على خلاف مع الكنيسة البيزنطية، دون أن تكون العلاقة سيئة في المقابل مع الخلفاء الأمويين الذين تركوا لهم حرية المعتقد ولم يتدخّلوا في شؤونهم الخاصّة. ومن هذا المنظور، فإن المؤرخ لا يجد في صفحات تلك المرحلة، ما ينبىء عن أزمة بين الموارنة والخلافة، أو أي انتقاد من جانب الأخيرة لموقفهم من الصراع ضد الدولة البيزنطية التي تصاعدت محاولاتها الهجومية حينذاك على ساحل بلاد الشام. فقد استهدفت طرابلس حملة بحرية كبيرة (٨٩هـ)، في وقت كان أسطول الأخيرة في مهمة أبعدته عن المدينة. وقد عاني واليها سحيم بن المهاجر من شدة الحصار وقلة المجاهدين، ولكنه تمكّن من الصمود وقتاً بانتظار وصول الحملة التي قادها من بيروت، أمير الساحل عبدالرحمن بن سليم الكلبي، ونجح في اختراق الحصار البيزنطي والوصول إلى المدينة، بينما كان جنود منها يقومون بأسر قائد الحملة المعادية(١٤٣). وبذلك تم إنقاذ طرابلس ودخل الطرفان في مفاوضات تتوجّت بالاتفاق بين والي بيروت والقائد البيزنطي على إطلاق سراح الأخير (دراميس)، متعهّداً بأن لا يقوم بحملة معادية في ذلك العام(١٤٤).

وإذ تتابعت هذه الغزوات على الثغور الشامية، فإن المصادر لم تشر إلى مثل ذلك على الساحل اللبناني حتى عهد هشام بن عبدالملك، حين هاجم البيزنطيون بيروت واستولوا على سفينة تجارية كانت راسية في مينائها، مُحدثين الهلع في نفوس أهله، فخرج إليهم - أي للبيزنطيين - أمير البحر الأسود بن بلال المحاربي[١٤٥]، وتمكّن من ردهم عن المدينة وإنقاذ السفينة وتجّارها منهم[١٤٦]، وكان ذلك آخر ما تحدثت عنه المصادر بشأن الغزوات البيزنطية، إذ انحسرت أخطارها نتيجة لمناعة القوة الدفاعية في مدن الساحل التي حظيت باهتمام الخلفاء الأمويين، بدءاً بمعاوية مؤسّس نظام الثغور[١٤٧] مدعّماً بأول أسطول حربي[١٤٨] للعرب المسلمين، وانتهاءً بالخليفة الشاعر الوليد بن يزيد (١٢٦هـ.) الذي نُسبت له أبيات في بيروت[١٤٩]، أكثر ثغور الساحل الشامي سطوعاً في ذلك الحين، واستقطاباً للمجاهدين وأهل الحديث والزهّاد[١٥٠].

٧ - الإمام الأوزاعي - ثورة المنيطرة

ولعل شخصيةً من أولئك الذين عرفوا بأهل العلم والرواية[١٥١] كانت الأكثر حضوراً في تاريخ بيروت خلال تلك الفترة التي شهدت أفول نجم الخلافة الأموية وسطوع نجم خلافة العباسيين، أعني بها الإمام عبدالرحمن الأوزاعي، المتحدّر على الأرجح من قبيلة يمنية (أوزاع)، كانت قد هاجرت إلى بعلبك حيث وُلد في العام الثامن والثمانين للهجرة، أي في مطالع خلافة الوليد بن عبدالملك[١٥٢]. ويبدو أنه انتقل مبكراً إلى بيروت، ونشأ في هذا الثغر مكابداً غزوات البيزنطيين المتكرّرة عليه، مما أرهف إحساسه الجهادي وصقل نفسه المتأهبة لدفع الظلم ونصرة الحق. ولكن شهرة الأوزاعي لم تكن محصورة في هذا الجانب كمرابط في المدينة، بقدر ما ذاعت في جانب آخر هامّ أيضاً، كرائد في علم الحديث والرواية، إذ وصف بأنه «إمام أهل الشام وعالمهم»[١٥٣]، وقيل إنه «أجاب في سبعين ألف مسألة»[١٥٤]، الأمر الذي جعله يتّخذ مذهباً خاصّاً به عرف بالأوزاعية، سرعان ما انتشر في بعض أطراف الشام وامتد إلى الأندلس، حيث بقي مذهب أهلها حتى عهد أميرها هشام بن عبدالرحمن الملقب بالرضا الذي آثر عليه مذهب مالك بن أنس[١٥٥] فقيه المدينة المعاصر له في ذلك الحين.

وعدا ذلك، فقد واكب الأوزاعي متغيرات المرحلة التي كان من أبرزها، ذلك المنحى الشرقي في السياسة العباسية وما نجم عنه من تهميش لولاية الشام، بعد أن كانت مقرّ الدولة ومركز القرار في العهد السابق. وكان من محصلات هذه السياسة، تراجع النفوذ المركزي في الولايات العربية التي انتهى أمر بعضها المتطرف في هذا الاتجاه إلى الانفصال، في الوقت الذي حاولت الخلافة تقوية هذا النفوذ في الشام، حيث عهدت بها إلى القائد العباسي الظافر في معركة الزاب ضد الأمويين، عبدالله بن علي[١٥٦]، عم الخليفتين الأولين (أبو

العباس والمنصور)، قبل أن ينتدب لها الأخير عمه الثاني، وأحد قادة حرب الثغور صالح بن علي، الذي كان قبلها والياً على مصر[١٥٧]. وعلى الرغم من احتفاظ العباسيين بنظام الأجناد السابق في الولاية، ومن ثمّ استمرارهم في تحصين المدن الساحلية[١٥٨] التي ما انفك الخطر البيزنطي مهدّداً لها، إلا أن ابتعاد السلطة المركزية عنها، قد أفسح في المجال لجنوح ولاتها نحو التفرّد والاستبداد، مما كان له انعكاس سلبي عليها، لا سيما في الجانب الاقتصادي الذي ارتبط به ما عُرف بثورة المنيطرة ضد عامل الخراج في بعلبك[١٥٩].

ولم تكن «الثورة» سوى نتاج هذا الوضع الجديد الذي ساد بلاد الشام خلال تلك الفترة الانتقالية، دون التوقف طويلاً عند أسبابها الدينية التي أسهب فيها بعض المؤرخين وبينهم جواد بولس[١٦٠] الذي توكّأ في نظرته إليها على أخبار أوردها لامنس[١٦١] في سياق بحثه لهذه المسألة. والواقع أن المصادر العربية التي هي في منهاجها مأخوذة بأخبار المركز عازفة عن الأطراف أو مختصرة لأخبارها، لم تتوقف عند هذه الحادثة، باستثناء البلاذري الذي جعلته موضوعات كتابه (فتوح البلدان) أكثر اهتماماً بمثل هذه التفاصيل ذات الطابع الاقتصادي. فقد روى هذا المؤرخ أنه «خرج بجبل لبنان قوم شكوا عامل خراج بعلبك فوجه صالح بن علي بن عبدالله بن عباس من قتل مقاتلتهم وأقّر من بقي منهم على دينهم وردّهم إلى قراهم وأجلى قوماً من أهل لبنان»[١٦٢]. هذا ما أوجزه البلاذري عن «الثورة» التي لم يذكر اسمها أو اسم قائدها، مكتفياً بالإشارة إلى ما عكسته تدابير الوالي العباسي من سخط عند الإمام الأوزاعي، خصوصاً إزاء ما حدث «من إجلاء لأهل الذمة من جبل لبنان من لم يكن ممالئاً لمن خرج على خروجه»[١٦٣]. ولعل ردّة الفعل من جانب الإمام كانت تعبّر عن موقف مبدئي أكثر من تعبيرها عن حالة خاصة تعني فريقاً من الناس تعرّضوا لتعسف الوالي العباسي، إذ كان في تصديه الشجاع للأخير يجسد انتفاضة على الظلم الذي عمّ صداه الولاية الشامية في عهد المنصور[١٦٤]. بيد أننا نجد مزيداً من التفاصيل عن «الثورة» لدى مؤرخ متأخر، وهو ابن عساكر، الذي روى أن الأمير بندر ثار في المنيطرة وخرج مع فريق من أهلها إلى البقاع، حيث أخذوا في الإغارة على القرى ونهبها وقتل أهلها، مهدّدين عامل بعلبك الذي سرعان ما تصدى لهم وأنزل بهم الهزيمة[١٦٥]. وقد التقى ابن عساكر بعد ذلك مع البلاذري في روايته عن إجلاء صالح بن علي لأهل الجبل عن قراهم، مضيفاً عن قائد «الثورة»، أنه التجأ إلى الروم الذين يعتقد أنهم كانوا يشنون حينذاك غارة على طرابلس[١٦٦]، ربما ارتبط توقيتها مع هذه الحركة.

وهكذا يترجّح اندراج «ثورة» المنيطرة في إطار السخط على سياسة العباسيين في ولاية الشام التي ظلّت لوقت غير قصير متّهمة بالولاء لبني أمية، دون أن يعدم ذلك تأثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي الذي ألمح إليه البلاذري في نصّه السالف الذكر، مما جعلها ملاذاً

لمعارضي الدولة، لا سيما الشيعة الذين تكاثر عددهم في القرى التابعة لجند الأردن[١٦٧]، في وقت اشتدت فيه المراقبة على أئمتهم في العراق.

٨ ـ قدوم التنوخيين إلى لبنان

في هذا المناخ الذي لم يأنس له العباسيون كثيراً، آخذةً باهتمامهم تطورات الأجزاء الشرقية من الخلافة، عمدوا بعد «ثورة» المنيطرة إلى إعادة ترتيب الوضع في لبنان الجبل والساحل معاً، دون أن تكون هواجس الخطر البيزنطي بعيدة عنه. وقد أسفر ذلك عن تأمين شريط يصل بين الاثنين، وأحلّوا في قراه التي أُجلي عنها النصارى، جماعات إسلامية[١٦٨]، بينما شهد الساحل هجرة جماعية ـ كانت طليعتها من القبيلة الشهيرة (تنوخ) ـ دفعت بها الخلافة في عهد المنصور، وذلك بقيادة الأمير منذر بن مالك الذي رافقه أخوه الأمير أرسلان وآخرون من أبناء اخوتهما، كانوا قد التقوا الخليفة قبل مسيرتهم إلى «جبال بيروت» والاستقرار فيها[١٦٩].

وكانت هذه القبيلة ـ وهي كما يعرّفها النسابون حيّ من اليمن ـ[١٧٠] قد هاجرت إلى البحرين (هجر)، وكان فرع منها يحترف الزراعة التي دفعته إلى التوجه نحو العراق والإقامة في منطقة شديدة الخصوبة ما بين الحيرة والأنبار، حيث اكتسبت اسمها (تنوخ) المترادف مع الاستقرار[١٧١]. وكان تزامن هذه الهجرة مع ارتفاع وتيرة الصراع بين دولتي البيزنطيين والفرس، وظهور ما سُمّي حينذاك بالحاجز في كل من العراق والشام، وذلك لأسباب أمنية واقتصادية فرضتها مصلحة الدولتين، قد دفع هذه القبيلة إلى الإفادة من هذه التطورات واتّخاذ دور فيها. فكانت نواة الإمارة اللّخمية التي تدين في نشوئها لتنوخ، طابعةً العراق، برغم تبعيتها للفرس، بطابع حضري، لم تستطع مجاراته إمارة الغساسنة التي قامت في فلك البيزنطيين في الشام.

ويبدو أن انحسار دور التنوخيين في العراق، قد دفع بهم، أو ببعضهم إلى الهجرة نحو الشام، حيث نزلوا في قنسرين[١٧٢] ومعرّة النعمان، مستجيباً فرع منهم بعد ذلك لدعوة أبي عبيدة بن الجراح إلى الإسلام، بينما ظل الآخر على النصرانية ـ التي ربما اعتنقوها في العراق ـ حتى خلافة المهدي العباسي[١٧٣]. ثم انتشروا بعد ذلك في عدة أماكن في الشام مثل حماة التي ذكر اليعقوبي أن أهلها من بهراء وتنوخ[١٧٤]، ومعرّة النعمان التي كان أهلها من القبيلة الأخيرة حسب رواية المؤرّخ نفسه[١٧٥]، والتي وصفها القلقشندي أيضاً بأنها «صليبة تنوخ»[١٧٦]. ولا ندري إذا كان لهذه القبيلة امتداد جنوبي إلى الغوطة التي عُرفت بأنها مقرّ غسان[١٧٧]، إذ وردت هذه القرية في أدبيات «صفين»، مرتبطة بصورة ما، بالنعمان بن جبلة التنوخي الذي استدعاه معاوية إلى القتال معه في هذه الحرب. ولكن ما ألمح إليه النعمان حينذاك، قد لا

يجزم بوجود التنوخيين في الغوطة التي كانت بالنسبة إليه، رمزاً لقضية تجسّد التعلّق الوثيق بالأرض، أكثر من الارتباط المادي بها كقرية من قرى النفوذ التنوخي في الشام. ولعلّ ما رواه المسعودي في هذا السياق، يمهّد لنا التعرّف على الطبيعة القتالية، وربما النزعة الجهادية عند هذه القبيلة، تلك التي لفتت على ما يبدو انتباه الخليفة العباسي المنصور حين عهد إليها بمهمة الدفاع عن الثغور في الساحل اللبناني، فقد أثار معاوية النعمان بقوله له: «لقد هممت أن أولي قومك من هو خير منك مقدماً وأنصح منك ديناً»(١٧٨). فأجابه النعمان قائلاً: «قد بذلنا لك الأمر ولا بد من إتمامه كان غيّاً أو رشداً، وحاشا أن يكون رشداً، وسنقاتل عن تين الغوطة وزيتونها، إذ حرمنا أثمار الجنة وأنهارها»(١٧٩)، مضيفاً المسعودي، بأن النعمان «خرج إلى قومه وصمد في الحرب»(١٨٠).

ويبدو أن هجرة التنوخيين الجديدة انطلقت من معرّة النعمان التي كان بها «جمعهم المستكثر» حسب رواية القلقشندي(١٨١)، وانتشرت حتى تخوم الجبل في لبنان، محقّقة أول غرض من أهدافها، وهو منع الاتصال مع البيزنطيين في أعقاب «ثورة» المنيطرة(١٨٢). وتواجه المؤرّخ هنا صعوبات في تتبع خريطة الانتشار التنوخي في المستقر الجديد، فلا يكاد يجد من تفاصيله ما يكفي في المصادر التقليدية التي تعاني فجوة ظاهرة في أحداث هذه المنطقة. ولعلّ «السجل الأرسلاني» يصبح مرجعاً في هذا السبيل، إذ يجعل قدوم التنوخيين في عام اثنين وأربعين بعد المائة، حيث نزلوا في وادي التيم قبل تفرّقهم بعد ذلك في المنطقة المتاخمة لبيروت، متخذاً الأمير منذر مقره في حصن سرحمور(١٨٣)، واستقر أخوه الأمير أرسلان في سن الفيل، وأبناء إخوتهما: الأمير خالد بن حسان في طردلا(١٨٤)، والأمير عبدالله بن النعمان في كفرا(١٨٥)، والأمير فوارس بن عبدالملك في عبيه، بينما انتشر الآخرون «وكانوا اثني عشر مقدماً في البلاد»(١٨٦). وإذا أضفنا ما كان من توسع للنفوذ التنوخي في البقاع والشوف، امتداداً ربما إلى الثغور الواقعة إلى الشمال من بيروت(١٨٧)، يمكن القول إن هذا النفوذ شكّل ظاهرة مبكّرة في بلاد الشام التي حرص العباسيون على إبقائها تحت المراقبة المباشرة للسلطة المركزية، إذ كانت هذه المنطقة، حيث انتشر التنوخيون، رائدة بهذا المعنى في الخروج على هذه السلطة، ممثّلة بعدد من الإمارات الإقطاعية المرتبطة اسمياً بوالي الشام، بينما أمسك بالسلطة الفعلية «أمراء الغرب»(١٨٨)، وهو الاسم الذي عُرف به رؤساء القبيلة التنوخية فيما بعد.

ولعلّ هذه الظاهرة كانت رائدة أيضاً على مستوى الخلافة العباسية التي وجدت نفسها بحاجة إلى مثل هذه النماذج، خصوصاً في ولاياتها البعيدة متعاونةً مع أسر (قبائل) مخلصة لها، على غرار النمط الأغلبي في المغرب الأدنى. وكان الهاجس وراء هذه السياسة، الحؤول دون قيام حركات انفصالية في الداخل، والتصدي للخطر البيزنطي في الخارج. ولقد أدّى التنوخيون بإخلاص دورهم الجهادي الذي انتدبتهم له الخلافة العباسية، مستمدين

شرعيتهم في الأساس منه، ونجحوا في إقرار الأمن والهدوء في «إمارتهم» ورصد الوضع الداخلي عن كثب. فقد قام أحد أمرائهم وهو النعمان بن عامر في إخماد حركة عصيان في الجبل، مستهدفة مقر الإمارة في بيروت، وفقاً لرواية يذكرها الشدياق[١٨٩]، الأمر الذي كان له صدى إعجاب وتقدير من جانب الخلافة. ولم يحل اختلال النظام السياسي في بغداد، دون متابعة التنوخيين هذا الدور الهام، إذ بقيت إمارتهم وقتاً طويلاً بمنأى عن المتغيرات الكبرى، متجاوزة كذلك محنة انشقاق الأسرة في عهد النعمان الذي نجح في إعادة الوحدة إلى إمارته[١٩٠].

وليس ثمة شك أن الهجرة التنوخية إلى الساحل اللبناني شكّلت أحد الروافد الأكثر الغزيرة لحركة الاستيطان فيه، امتداداً إلى تخومه الغربية. ولقد أضْفَتْ فوق ذلك ملامحها الخاصة على هذه المنطقة، مؤكدة طابعها العربي الذي اكتسبته عبر ركام القبائل المتدفقة عليها منذ الفتح، لتسهم جميعاً في تكوينها التاريخي العربي الذي تكرس في العهدين الأموي والعباسي.

إبراهيم بيضون

هوامش الفصل الرابع

(١) رحلة ابن جبير، ص٢٠١.
(٢) معجم البلدان، ج٥ ص١١.
(٣) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص١٨٨.
(٤) ابن خرداذبة، المسالك والممالك ص١٧٩، ياقوت، المعجم ج٥، ص١١.
(٥) وكيف التذاذي ماء دجلة معرقاً   وامواه لبنان ألذّ وأعذب
ياقوت، معجم ج٥، ص١١.
(٦) لبنان في التاريخ، ص١٤.
(٧) لامنس، تسريح الأبصار، ج٢، ص٧.
(٨) البلدان، ص٣٣٧.
(٩) لامنس، تسريح الأبصار، ج١، ص٦.
(١٠) لبنان في التاريخ، ص١٤.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه، ص١٨.
(١٣) تسريح الأبصار ج٢، ص٥١.
(١٤) نقولا زيادة، الجغرافية والرحلات عند العرب، ص٢٠٥.
(١٥) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية، ص٦٠ ـ ٦١.
(١٦) يقع بين حمص وبعلبك.
(١٧) البلاذري، فتوح البلدان ص١١٩.
(١٨) فتوح الشام ص٧٨.
(١٩) الواقدي، فتوح الشام ص٧٧.
(٢٠) اليعقوبي، تاريخ ج٢، ص١٤١.
(٢١) فتوح البلدان ص١٣٦.
(٢٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ص٣٦٨ ـ ٣٦٩.
(٢٣) فتوح البلدان، ص١٢٤.
(٢٤) المصدر نفسه، ص١٣٦.
(٢٥) ابن حوقل، صورة الأرض ص١٦٢، وعن تفاصيل فتح بعلبك أنظر بحث عمر تدمري، الفتح الإسلامي وسياسة الإسكان لساحل دمشق (لبنان)، المقدم إلى الندوة الثانية من المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام (١٦ ـ ٢٢ آذار ١٩٨٥).
(٢٦) البلاذري، فتوح، ص١٣٣.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) فتوح الشام ص٣٠ ـ ٣١.
(٣٠) فتوح البلدان ص١٣٥.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه، ص١٣٣.
(٣٣) البلاذري، فتوح، ص١٣٤.
(٣٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج٢، ص٤٣١.

(٣٥) فتوح البلدان، ص١٢٤.
(٣٦) ابن الأثير، الكامل، ج٢، ص٤٣١.
(٣٧) البلاذري، فتوح، ص١٣٤.
(٣٨) المصدر نفسه، ص١٢٤ - ١٥٣.
(٣٩) المصدر نفسه، ص١٧٨.
(٤٠) الكامل، ج٢، ص٤٣١.
(٤١) البلاذري، فتوح، ص١٣٨.
(٤٢) إبراهيم العدوي، الأمويون والبيزنطيون، ص٨٥.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) البلاذري، فتوح، ص١٢٤.
(٤٥) ابن الأثير، الكامل، ج٣، ص٤٥٨ - ٤٥٩.
(٤٦) البلاذري، فتوح، ص١٢٤.
(٤٧) عمر تدمري ثغور بحر الشام ودورها الجهادي في العصر الأموي، بحث مقدم إلى الندوة الثالثة من المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام (عمان ٢٤ - ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٧) ص١٥.
(٤٨) البلاذري، فتوح، ص١٢٤.
(٤٩) المصدر نفسه، ص١٢٥.
(٥٠) منطلق تاريخ لبنان، ص٤٧.
(٥١) اليعقوبي، البلدان، ص٣٢٥ - ٣٢٧.
(٥٢) المصدر نفسه، ص٣٢٧.
(٥٣) أخبار مجموعة لمؤلف مجهول، ص٣١. البيان، المغرب، ج١، ص٢٣.
(٥٤) نصر بن مزاحم، وقعة صفين، ص٩٧، الطبري، تاريخ، ج٦، ص٦، ابن الأعثم، فتوح، ج٢، ص٤٣٧.
(٥٥) الطبري، ج٦، ص٦. نصر بن مزاحم، وقعة صفين، ص٢٠٥ - ٢٠٧.
(٥٦) كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ص٣٢.
(٥٧) المصدر نفسه، ص٣٣ - ٣٤.
(٥٨) أبو نعيم الأصفهاني، حلة الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٥، ص١٣٤؛ انظر: تدمري، الفتح الإسلامي وسياسة الإسكان لساحل دمشق، (لبنان)، ص٢١.
(٥٩) الطبري، ج٥، ص٧٠.
(٦٠) تدمري، المصدر السابق، ص٢١.
(٦١) البلدان، ص٣٣٧.
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣) المصدر نفسه.
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) محمد جميل بيهم، عروبة لبنان، تطور في القديم والحديث، ص١٥.
(٦٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١٦، ص٧٨.
(٦٧) البلاذري، فتوح، ص١٣٣.
(٦٨) المصدر نفسه، ص١٢٤.
(٦٩) المصدر نفسه، ص١٣٤.
(٧٠) المصدر نفسه، ص١٣٤ - ١٣٥.
(٧١) فيليب حتّي، لبنان في التاريخ، ص٢٩٧ - ٢٩٨. كمال الصليبي، منطلق ص٣٤.
(٧٢) الصليبي، منطلق ص٣٤.

(٧٣) المصدر نفسه.
(٧٤) المصدر نفسه.
(٧٥) التنبيه والإشراف، ص١٣١.
(٧٦) منطلق تاريخ لبنان، ص٣٧.
(٧٧) البلاذري، فتوح، ص١٦٤.
(٧٨) لامنس، تسريح، ج٢، ص٥١؛ حتّي، لبنان في التاريخ، ص٣٠٢.
(٧٩) التنبيه والإشراف، ص ١٣٢.
(٨٠) المصدر نفسه.
(٨١) المصدر نفسه.
(٨٢) المصدر نفسه.
(٨٣) الصليبي، منطلق، ص٤٠.
(٨٤) لامنس، تسريح، ج٢، ص٥١.
(٨٥) البلاذري، فتوح، ص١٦٥.
(٨٦) المصدر نفسه.
(٨٧) حتّي، لبنان في التاريخ، ص٣٠٢.
(٨٨) Adel ISMAIL. Histoire du Liban du XVIIe siècle à nos jours (Les Mardaites) p.173.
(٨٩) البلاذري، فتوح، ص١٦٤.
(٩٠) Adel ISmail. op. cit P. 170.
(٩١) لطفي عبدالوهاب يحيى، حولية تيوفانيس، مصدر بيزنطي عن بلاد الشام في العهد الأموي، ص٩. بحث مقدم إلى الندوة الثالثة من المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام. عمان - (٢٤ - ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٧).
(٩٢) المصدر السابق نفسه.
(٩٣) THEOPHANES. Chronographia (Ed. de Boor) p.355.
(٩٤) منير إسماعيل، بحث عن المردة معد للنشر.
(٩٥) لطفي عبدالوهاب، المصدر السابق نفسه. راجع أيضاً. عادل إسماعيل، المصدر نفسه، البحث الخاص بالمردة، ص١٦٩ - ١٨٩.
(٩٦) البلاذري، فتوح، ص١٦٣
(٩٧) أنظر نبيه عاقل، تاريخ خلفاء بني أمية ص١٨٥ - ١٨٦؛ وإبراهيم العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص٢٠٦ - ٢٠٧، على سبيل المثال.
(٩٨) أسد رستم، الروم، ج١، ص٢٦٠.
(٩٩) فتوح البلدان، ص١٦٣ - ١٦٤.
(١٠٠) المصدر نفسه، ص١٦٤.
(١٠١) المصدر نفسه.
(١٠٢) المصدر نفسه.
(١٠٣) لطفي عبدالوهاب يحيى، المصدر السابق، ص٩.
(١٠٤) الطبري، تاريخ، ج٧، ص١٨١.
(١٠٥) لامنس، تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٧.
(١٠٦) المصدر نفسه.
(١٠٧) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢ - ٤٣.
(١٠٨) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢.
(١٠٩) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٤، ٤٨.

(١١٠) المصدر نفسه، ص٤٤.
(١١١) المصدر نفسه، ص٤٤.
(١١٢) فتوح البلدان، ص١٦٤.
(١١٣) THEOPHANES. Chronographia p.336.
(١١٤) تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٢.
(١١٥) لسان العرب، ج١١، ص٤٣١.
(١١٦) تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٣.
(١١٧) البلاذري، فتوح، ص١٦٤.
(١١٨) المصدر نفسه.
(١١٩) المصدر نفسه.
(١٢٠) المصدر نفسه.
(١٢١) المصدر نفسه، ص١٦٥.
(١٢٢) إحسان عباس، العرب والمردة في تاريخ قسطنطين المولود في الأرجوان؛ مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الأولى ـ العدد الثالث (كانون الثاني ١٩٧٩).
(١٢٣) البلاذري، فتوح، ص١٦٥.
(١٢٤) المصدر نفسه، ص١٦٦.
(١٢٥) منطلق تاريخ لبنان، ص٤٢.
(١٢٦) المصدر نفسه.
(١٢٧) Adel ISMAIL. Histoire du Liban... op. cit., pp.169 - 189.
(١٢٨) تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٤.
(١٢٩) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٧.
(١٣٠) وليم الخازن، مظاهر الحضارة اللبنانية، ص١٦ ـ ١٧.
(١٣١) لبنان في شخصيته وحضوره، ترجمة فؤاد كنعان، ص٢٦.
(١٣٢) تاريخ لبنان الحضاري، ص١٥٣.
(١٣٣) مظاهر الحضارة اللبنانية، ص٢٤ ـ ٢٦.
(١٣٤) تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٢.
(١٣٥) مظاهر الحضارة اللبنانية، ص١٨؛ انظر النص في تاريخ سوريا لحتّي، ج٥، ص١١٣.
(١٣٦) لامنس، تسريح الأبصار، ج٢، ص٥٢؛ يذكر الصليبي أنهم أول ما نزلوا في قرية كفرحي من أعمال البترون، منطلق تاريخ لبنان، ص٤٣.
(١٣٧) منطلق تاريخ لبنان، ص٤٣.
(١٣٨) المصدر نفسه، ص٤٥.
(١٣٩) المسائل في أعمال القلوب والجوارح والمكاسب والعقل، ص٢٦.
(١٤٠) جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ص٢٤٥.
(١٤١) المأثورات التاريخية الشامية بين أبي زرعة الدمشقي وابن عساكر. مؤتمر ابن عساكر دمشق (٢٥ نيسان ١٩٧٩)، ص٥٧٧.
(١٤٢) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص١٨٨.
(١٤٣) تدمري، ثغور بحر الشام ودورها الجهادي في العصر الأموي، ص٢٣.
(١٤٤) المصدر نفسه، ص٢٤.
(١٤٥) ورد اسمه المحاذي عند ابن الأثير في سياق الحديث عن غزوة قبرص (١٢٥هـ). الكامل، ج٥، ص٢٧٤.
(١٤٦) تدمري، المصدر السابق، ص٣٩.

(١٤٧) البلاذري، فتوح، ص١٦٨.
(١٤٨) المصدر نفسه، ص١٢٤.
(١٤٩) هي ثلاثة أبيات منها هذا البيت:
ألا يا حبذا شخص حمت لقياه بيروت
ياقوت الحموري، ج١، ص٥٢٥. صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص١٥.
(١٥٠) ذكر ياقوت لائحة من أهل العلم والرواية كما وصفهم، ومن أشهرهم الوليد بن مزيد العذري البيروتي (ت ٢٠٣هـ). معجم البلدان، ج١، ص٥٢٥. انظر أيضاً: ابن عساكر تاريخ دمشق، ص٧٠، ٢٨٠، ٢٨١.
(١٥١) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص١٤.
(١٥٢) دائرة المعارف الإسلامية ج٣، ص١٣٩.
(١٥٣) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص١٣.
(١٥٤) المصدر نفسه.
(١٥٥) المصدر نفسه. المقري، نفح الطيب، ج٢، ص١٥٨.
(١٥٦) ابن الأثير، الكامل، ج٥، ص٤٦٣.
(١٥٧) المصدر نفسه، ج٥، ص٤٨١، ٤٨٦، ٥٠٨، ٥٠٩.
(١٥٨) البلاذري، فتوح، ص١٦٧.
(١٥٩) المصدر نفسه، ص١٦٦.
(١٦٠) جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ص٢٦١ ـ ٢٦٢.
(١٦١) LAMMENS. La Syrie, Précis Historique p.131 - 132.
(١٦٢) فتوح البلدان، ص١٦٦ ـ ١٦٧.
(١٦٣) المصدر نفسه، ص١٦٧.
(١٦٤) الصليبي، منطلق، ص٥٥؛ إبراهيم بيضون، الشام والدعوة العباسية. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام (آذار ١٩٩٠).
(١٦٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٥، ص٣٤١.
(١٦٦) الصليبي، منطلق، ص٥٦.
(١٦٧) المصدر نفسه، ص٥٩.
(١٦٨) المصدر نفسه، ص٥٨.
(١٦٩) شكيب ارسلان، روض الشقيق، ص٢٣٤.
(١٧٠) القلقشندي، نهاية الأرب، ص١٧٨.
(١٧١) لسان العرب، ج٢، ص٦٥. انظر أيضاً البكري، معجم ما استعجم، ص٢١، ٢٢؛ جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٣، ص١٦٦.
(١٧٢) البلاذري، فتوح، ص١٦٠.
(١٧٣) المصدر نفسه.
(١٧٤) البلدان، ص٣٣٤.
(١٧٥) المصدر نفسه.
(١٧٦) القلقشندي، نهاية الأرب، ص١٧٨.
(١٧٧) اليعقوبي، بلدان، ص٣٣٦.
(١٧٨) المسعودي، مروج الذهب ج٣، ص٣٨٤.
(١٧٩) المصدر نفسه.
(١٨٠) المصدر نفسه.

(١٨١) نهاية الأرب، ص١٧٨.

(١٨٢) إبراهيم بيضون، الأمير عادل أرسلان، القومي العربي الثائر، مجلة الوحدة ـ الرباط العدد ٥٤ (آذار ١٩٨٩)، ص١٩٧.

(١٨٣) سرحمول الحالية بالقرب من سوق الغرب. نديم حمزة، التنوخيون، ص٧٢.

(١٨٤) قرية بائدة بالقرب من عبيه. المصدر نفسه.

(١٨٥) قرية بائدة أيضاً بجوار عيناب. المصدر نفسه.

(١٨٦) روض الشقيق، ص٢٣٤.

(١٨٧) حمزة، التنوخيون، ص٥٢ ـ ٥٣.

(١٨٨) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص٧.

(١٨٩) أخبار الأعيان، ج٢، ص٢٨٤.

(١٩٠) المصدر نفسه.